

7

جلالة الملك يخصص مقابلة متلفزة لمحطة إذاعة بلجيكا

سؤال ـ صاحب الجلالة لقد سبق لكم ان عبرتم للتلفزة البلجيكية منذ ثلاث سنوات ـ أي بعد اعتلائكم العرش بقليل ـ عن آمالكم ونواياكم وعن اتجاه خطط سياسية طيلة عهدكم ولهذا فإننا نلتمس اليوم من جلالتكم أن توافونا بعرض لما وقع انجازه خلال السنوات الأخيرة الثلاث.

ج ـ تعلمون أن الادلاء بعرض عما وقع انجازه خلال ثلاث سنوات في ميدان السلطة وتلخيصه في بضع كلمات، يشكل صعوبة اذا لم نقل بأنه مستحيل.

وأعتقد أن عرضنا من هذا النوع يعتبر نقدا ذاتيا يتعين على رؤساء الدول أن يطرقوه وذلك لأن مثل هذا العرض لا يشكل في الواقع سوى نتيجة لجهودهم ومقارنة فيما بين نواياهم وبين ما حققوه من أعمال. وأعتقد شخصيا بأنه وقع تحقيق خطوة كبرى في ميدان المؤسسات وتحقيق خطوات واسعة في مجال الديمقراطية بينما وقع اتخاذ بعض التدابير للانعاش الاقتصادي وتنميته، فهل كان كل هذا مطابقا في استعماله للأهداف والنوايا المقصودة في هذا المجال؟ ذلكم هو ما يشكل النقد الذاتي في الواقع، ومع هذا فمن المحقق أنه يتعين على رئيس دولة وعلى ملك بوجه خاص أن يعود دوريا الى المقاييس الموضوعية بل وحتى الى المقاييس الباطنية التي تعتبر بالنسبة له حكما نزيها يساعده على معرفة ما اذا كان الاتجاه سائرا في طريقه القويم على الدوام وعما اذا كانت الأساليب المستعملة مطابقة للعقل والصواب في الواقع.

وتعتبر المشاكل متشعبة مثلما هي في نفس الوقت متباينة كما هو الشأن بالنسبة لكل بلد يسير في طريق التطور والنماء ويوجد بسبب ذلك تراكم وتشابك ولهذا فإنه ينبغي فرز الأمور قصد التوصل الى استخلاص العناصر الكامنة في كل ميدان بوجه خاص. ونأمل مع هذا أن تكون حصيلة هذه السنوات الثلاث من الحكم ككل عمل مفيد وكل عمل انساني وإن كانت ناقصة بوصفها عملا بشريا نأمل أن تبرز جانبا ايجابيا ومظهرا لارادة الشعب المغربي بأسره من الشعب حتى الملك وذلك كي نصل الى تحقيق اهدافنا

س ـ لقد قمتم يا صاحب الجلالة على اثر الحوادث التي شهدتها مدينة الدار البيضاء باصدار العفو عن المسجونين السياسيين، هذه البادرة التي اعتبرت في العالم أجمع لا على أنها فقط بادرة كريمة من طرفكم وانما أيضا على أنها بادرة سياسية، فهل تعتقدون بأن هذه الخطوة كافية لتصفية الجو الراهن؟

ج ـ اعتقد أنه يجب الادلاء بايضاح في هذا الصدد لقد وجهنا قبل حوادث الدار البيضاء في خطاب العرش في ثالث مارس سنة 1965 نداء في سبيل الوحدة الوطنية وناشدنا من أعلى المنصة جميع الارادات الحسنة كي تتحد في جهد مشترك، وكنا على علم منذ ذلك الوقت بأنه لكي يتحقق هذا الاتحاد لابد من توفر بعض الشروط التي تكتسي طابعا سيكولوجيا وليس سياسيا، وذلك دون أية شروط مسبقة، ولهذا يمكن القول بأن لا أحداث الدار البيضاء ولا تمرد الشارع هو الذي دفعنا إلى الاقدام على ما قمنا به، ذلك لأننا أردنا أن لا يقال عنا بأن وجهنا الضرورة التي تعترضنا الى فضيلة. اننا نريد أن تتصالح هذه الأسرة المغربية مع بعضها البعض التي ينتسب اليها الملك بوصفه أحد أعضائها ووصيا عليها. فمنذ سنة 1953 وجهت اتهامات كثيرة من البعض ضد البعض الآخر سواء سنة 1953 أو سنة 1956 أو سنة 1959 أو سنة 1963، ولهذا كان علينا أن نتجاوز هذا الوضع ونطوي الصفحة لأننا لا يمكن أن نبني أي شيء على الحقد والضغينة. انكم تقولون لي أن هذه البادرة لا يفهمها البعض إلا على أنها بادرة سياسية ولكني لم أقدم على هذه البادرة بوصفها بادرة سياسية. لقد أقدمت على هذه البادرة مشاركة مني في الجهود التي تبذلها الأمة. واذا كانت الأحزاب السياسية ترى أنه يجب أن تتوفر على برنامج موحد وتتوفر على تكتيك، وتتوفر على استراتيجية موحدة في بعض الفترات من تاريخ بلده فإن الملك هو أيضا يجب أن يتوفر على مساندة، هذه المساندة هي أن يجمع كل ما هو متفرق، ويصالح جميع الغاضبين، ويحاول أن يثبت للجميع بأنه لا يوجد أناس في



جـانب ، وأناس آخرون في الجانب الأخر ، فجميعنا يـواجه الأعمال السيئـة التي نقـوم بها ، أو نجني جميعا ثمـرة حكمتنا المشتركة .

س ـ في هذه المعركة الصعبة التي تقوم بها جلالتكم في سبيل مصالحة وطنية ، وللوصول الى حكومة ائتلاف وطني ، فهل ترون أنكم محميون من اليسار واليمين؟

ج ـ لسنا في معركـة (بوفين) بحيث نخشى اليمين أو اليسار ، ليس هناك يمين ويسار في هذا البلـد عندما يتعلق الأمر بالمثل والأهداف ، ومع هذا فإن جغرافية القرن العشرين تقتضي أن يجلس البعض على نفس المقعد في اليمين أو في اليسار أو في الوسط ، واننا لنعتقد مع هذا بأنه بالنسبة للشعب الذي يوجد في الشارع ، لهذا الشعب الذي يجب أن نعمل له كل شيء ، لهذا الشعب نفسه الذي ليس هو موظفـا والذي لا يتوفر على أي تعويض والذي لا يضمن خبز يومـه ، فإن المشكل بالنسبة اليه ليس في أن يكـون في اليسار أو اليمين ، المشكل هو أن يشعر هـذا الشعب بأنه سيبقى محافظا على ذاته ، وأن بإمكانه إن يحقق امكانياته ويرفع من مستوى معيشته . إما أن يكون الى اليمين أو إلى اليسار فإن هذا يعتبر تـرفيها أنه تـرف سياسي أو فلسفي . وأننا لنعتقـد شخصيا أننا بـاستسلامنا الى هـذا الترف ، فإننا سنصبح نمثل الكسالى السيـاسيين ، ذلك أننا بلد يجب عليه أن يعمل ويكـافح ، والترف بالنسبة لنا يجب ألا يبرز كغـاية ولا كوسيلة من الترف المادي وحتى الترف الثقـافي . اننا نقول هذا لنرد على بعض المقـاييس السطحية للقرن العشرين ، وانني أتمكن من القول بأن الملكية المغـربية لم تعتمد أبدا لا على اليسـار ولا على اليمين ، ذلك لأنها تعلن بأن أهدافها كـانت دائما تنسجم مع أهداف الشعب ، ولم تكن أبـدا خلف مطـالبه ، بل كـانت دائما تحتل مركـز الطليعة القـائدة بالنسبة لهذه المطالب سـواء منها المطالب الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية . وأن تشريع العمل الـذي نتوفر عليه ، لا يوجد تشريع يشابهه في أي بلـد من البلدان النامية أو حتى بعض البلدان الأوربية ، كما لا تـوجد في هذه البلدان حريـات سياسية كالحريـات الموجودة لدينا ، وحـريات التعبير التي تضمن للافراد والجماعـات التمتع الكامل بهذه الحقوق وهذه الحريات . ويمكن لنا أن نقول بأن الملكية في المغرب ، وبصفة خاصة منذ اعتلاء والدي المرحوم جلالة محمـد الخامس العرش ، لم تكـن أبدا ملكيـة تنظـر الى اليمين عوضـا عن اليسـار ، ولهذا كما قلت لكم بأن أي رئيس للدولـة أو أي مسؤول عنـدما يستجيب لـرغبات شعبه يكـون بمثابـة الناطق بـاسمه وفي نفس مستـوى الآخرين ، وسترون أن تصنيفاتكم الأوربية يمكن أن تنطبق ولن يمكن أن تنطبق على السياسـة التي ينهجها هذا الرئيس أو هذا المسؤول .

س ـ صـاحب الجلالة ، لقـد تمنيتم حتى الآن بأن لا توضع الملكيـة موضع سؤال فهل مـا تزالـون تأخذون بنفس الرأي؟

ج ـ لست فقط أؤيد هـذا الرأي ، بل أن الأحداث الدوليـة أيدت ذلك ، فرئيس الدولـة لا يمكن أبدا أن يوضع موضع سؤال ولا حتى مؤسسة هذا الرئيس سواء أكـان رئيسا للجمهورية أو رئيسا لمجلس أعلى أو ملكا دستوريا ، لأننا رأينا حولنا رجال دولـة كبار لم تتغير بلادهم ولم تتغير سياستهم ، ولكن تغيرت طرق حكمهم بمجرد زوالهم ، ويمكن ايراد حالة الـرئيس الأمريكي السابق كينيدي كمثال على ذلك ، ويوجد الـرئيس جونسون الذي يستحيل أن يكـون موضع سـؤال ، ونفس الشيء بالنسبـة لخروتشوف ، ولكن يـوجد الآن كـوسيكين الذي لا يمكن أن يكـون موضع سؤال ، وكذا بالنسبة للجمهورية الرابعـة والجنرال دوكول الذي هو أيضا لا يمكن أن يكون موضع سؤال ، لأنه بمجـرد ما توضع سلطـة موضع سؤال أو ملكيـة أو مجلس رئاسي ، فإن ذلك يعني حدوث انفصـال بين الرجل المسؤول والقضـايا التي يجب عليه أن يـدرسها وأن يـركز عليهـا جهوده دائما ، وهـذا الانفصال سيـؤدي الى عدم المسؤولية وإلى إبعاد بالنسبة للجماهير الشعبية وللأهداف الـوطنية ، ولهذا فإني اعتقد أن جميع الأحداث الدولية تؤكد وجهة نظري بأن الملكية كأي نظام آخر يجب ألا توضع موضع سؤال .

س ـ أريد الآن ، اذا سمحتم يـا صاحب الجلالة ، أن نتكلم في الاقتصاد ، فالمشاكل الاقتصـادية الراهنة تحدد ولا شك سياستكم ، فما هي الحلول التي ترتأونها لذلك؟

ج ـ لقد أعطيت دائما تعـريفا للديمقراطية ، فـالديمقراطية ليست مجرد حق يمارس ، ليست مجرد بطاقـة انتخابية تضعها في الجيب ، ذلك أن هـذه البطاقة الانتخابيـة لا تضمن أبدا الشخص الانساني أو المجموعـة البشرية ، أنها لن تضمن له عدم التعـرض للمشاكل الاجتماعية التي قد تكون أشـد هولا من أقصى الديكتاتوريات ، ان هـذه البطاقة الانتخابية لن تضعـه في مأمن من الجوع والبطالة والمرض والأمية . اذن الديمقـراطية الصحيحة هي تلك التي تهدف الى انعاش الإنسـان ، ولن يتحقق هذا الانعاش إلا إذا كـان مستقلا مـاديا واقتصاديـا وثقافيا واجتماعيـا ، وهذا يبرز



الأهمية التي تشكلها الجهود الاقتصادية بالنسبة لكل بلد يريد حقيقة الديمقراطية.

وانه لمن المؤكد أن المنجزات الديمقراطية في بلدي وكذلك الصعوبات الإقتصادية ستحدد إلى حد كبير انطلاقة هذا البلد وبالتالي الديمقراطية التي يجب أن يأخذ بها والتي يجب أن لا تكون مجرد التعبير عن نقاش عقيم في برلمان أو تبادل الافتتاحيات الصحفية بين مختلف الأحزاب مهما كانت تلك الافتتاحيات محقة أو غير محقة، الا أن هذه الديمقراطية يجب أن تستجيب للصعوبات التي نواجهها يومها وتستجيب لتخطيط جهودنا بمعرفة امكانياتنا وبالتالي للصعوبات التي ستواجهها.

س ـ لتحقيق هذه الفلسفة الاقتصادية التي تشرفتم بعرضها، أنكم قد تأملون كثيرا من المفاوضات التي ستجري في ثالث عشر من الشهر الحالي بين حكومتكم والسوق الأوربية المشتركة.

ج ـ أظن أن الذين قاموا بإنشاء منظمة السوق الأوربية المشتركة لم يضعوا أنفسهم خارج نطاق دولي أو يضعوا أنفسهم خارج نطاق فلسفة القرن العشرين. ان فلسفة القرن العشرين هي فلسفة التعاون والتضامن البشريين، انها فلسفة اليد الممدودة، اذن وبهذه العقلية اذا كانت السوق الأوربية حصنا بالنسبة لبعض الأمم فإن هذا الحصن ليس بحصن سليم، انها يجب أن تكون وكأنها خزان طبيعي تستفيد منه جميع الشعوب وجميع البلدان بواسطة تعاون وتضامن لا أن تكون تلك المنظمة عبارة عن حلقة مقفلة والسوق الأوربية اذا ما قدر له أن يكون مجرد حلقة مقفلة فإنها ستصل الى يوم تكون فيه مشبعة بصورة غير طبيعية، لذا كان عليها أن تجد منفذا خارجيا، ولتحقيق هذا الغرض ستكون أمامها وسيلتان: إما الوسيلة القديمة والتي انقرضت إلى وسيلة الإمبريالية بشكلها الاقتصادي وإما الوسيلة الانسانية التي تدخل في نطاق تضامن القرن العشرين والتعاون الدولي، واذا ما اختارت الوسيلة الثانية فإن ذلك يدفعها الى فتح مفاوضات ومساعدة كل دولة أو كل مجموعة من الدول حسب إمكانياتها وحسب الوسائل التي نتوفر عليها ونحن نعلم أننا أحيانا بمساعدتنا المبالغة للمريض قد نقضي على المريض نفسه، وأنه لمن المؤكد أننا اذا أقمنا منطقة كبرى للتبادل الحر فإن ذلك قد يؤدي الى تداول كبير في الثروات بالمغرب والبلاد التي قد تكون لها علاقات مع السوق الأوربية المشتركة، وبهذا نكون قد أقدمنا على العمل وعلى المهارة وعلى انعاش العمال الأكفاء، ولهذا السبب رأينا أن هذه الفكرة يعتنقها مؤسسو السوق الأوربية المشتركة ومازالوا يعتنقونها حيث وضعت هذه الفكرة في النطاق الفلسفي والجغرافي السياسي للقرن العشرين، وهذا ما جعلنا نأمل أن يسود المفاوضات المقبلة بين المغرب والسوق المشتركة التفاهم المتبادل مع مراعاة الأمر التالي وهو أن السوق المشتركة تمثل هي أيضا صبغة سياسية وتوجيها سياسيا، وللمغرب سياسته الخارجية الخاصة به ولهذا لا يمكن أن تكون هناك أية تبعية، ونعتقد أن بالإمكان أن يكون لنا علاقات اقتصادية وتجارية طيبة مع السوق المشتركة دون أن يؤثر ذلك على سيادتنا وعلى حريتنا في العمل على الصعيد الدولي.

س ـ هل تعتقد جلالتكم أن بلد كبلدكم في وضعه الحالي يمكنه أن يصير بلدا اشتراكيا.

ج ـ ولماذا لا ؟ ثم ماذا تقصدون ببلاد اشتراكية؟

س ـ نعني بلادا يمثل برلمانه جميع طبقات السكان

ج ـ ان برلماننا يمثل جميع الاتجاهات ومختلف طبقات هذه الأمة بل وأقول لكم بكل صراحة بأن الملكية المغربية لا ترتكز على الاقطاعية كما أنها لم تكن أبدا ملكية اقطاعية أو طبقية، والملكية المغربية يهمها أن تنهج سياسة تتكافأ فيها الفرص أمام جميع أبناء الأمة مهما كانت وضعيتهم الإجتماعية والاشتراكية هي التي تضع جميع ثروات البلاد في أيدي ابنائها وأعتقد أن هذه الفضيلة هي أكبر فضيلة يمكن أن يحققها أي نظام سواء كان نظاما ملكيا أم جمهوريا والآن قد تقولون لي بأنه للوصول الى هذه الاشتراكية هناك عدد كبير من الطرق المستعملة في هذا السبيل منها الطريقة القاسية والطريقة الموجهة والطريقة التعاونية وطريقة الحزب الواحد وطريقة سيطرة البروليطاريا وأقول لكم بأنه بالقدر الذي نوفق فيه بين الحرية الفردية والكرامة الانسانية والهدف الذي هو هدف جماعي وهدف وطني في نفس الوقت عند ذلك نكون قد حققنا الاشتراكية بتسامحها الحقيقي وبحريتها الحقيقية وبديموقراطيتها الحقيقية وذلك بأن نوفر لجميع المغاربة الفرصة لخدمة بلادهم خدمة متكافئة مهما كانت وضعيتهم الاقتصادية وكذا بأن نضع الثروات الوطنية في مستوى قدرتهم الشرائية وذلك دون تمييز بين فئة وفئة أو بين طبقة وطبقة.

ماي 1965